

الموضوع: خطاب تعيين شركة رقيم محاسبون ومراجعون قانونيون لمراجعة القوائم المالية لجمعية أطفال طيبة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

السادة / جمعية أطفال طيبة سلمهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إن الغرض من هذا الخطاب هو تأكيد مفهومنا لشروط تعييننا وطبيعة ومحددات الخدمات التي سنقوم بتقديمها، سنقوم بمراجعة القوائم المالية لجمعية أطفال طيبة (يُشار إليه لاحقاً بالجمعية) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والمتضمنة قائمة المركز المالي وقائمة الأنشطة والتغيرات في صافي الأصول والتدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة التي تمثل جزءاً من هذه القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م (يُشار إليها لاحقاً بالقوائم المالية) بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة ويسعدنا ان نؤكد لكم بموجب خطابنا هذا قبولنا وفهمنا لارتباط المراجعة معنا.

تتمثل أهداف مراجعتنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع ولكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة:

سيتم إجراء مراجعتنا على أساس أن الإدارة والمكلفين بالحوكمة، يقرون ويفهمون أنهم يتحملون المسؤولية عما يلي:

- الاحتفاظ بسجلات محاسبية سليمة وكذلك تطبيق سياسات محاسبية ملائمة لإعداد قوائم مالية تتفق مع المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ووفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وتظهر بعدل، من جميع النواحي الجوهرية، الموقف المالي للجمعية.
- الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ووفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمد في المملكة العربية السعودية.
- الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى سواء بسبب غش أو خطأ.
- تمكيننا مما يلي:

- ✓ الوصول إلى جميع المعلومات التي تدرك الإدارة أنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية مثل السجلات والوثائق والأمور الأخرى والتي تشمل محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والمعلومات والإيضاحات والتي نعتبرها ضرورية لتأدية مهامنا كمراجعي حسابات الجمعية.
 - ✓ المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لغرض المراجعة.
 - ✓ الوصول غير المقيد إلى الأشخاص داخل المنشأة الذين نرى أنه من الضروري الحصول منهم على أدلة المراجعة.
- كجزء من آلية مراجعتنا، سنطلب من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال تقديم مصادقة مكتوبة فيما يتعلق بالإفادات المقدمة لنا فيما يتعلق بالمراجعة. كما نتطلع إلى التعاون التام من جانب موظفي منشأتكم أثناء المراجعة.

مسؤولياتنا كمراجعين للحسابات:

1. سوف نقوم بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وهذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات المسلكية. وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طول عملية المراجعة. وتقتضي مهمتنا تقديم تقرير للجمعية نيين فيه رأينا فيما إذا كانت القوائم المالية ككل تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ووفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. ولكي نتمكن من إبداء رأينا، ينبغي الأخذ في الاعتبار والتقرير عن الأمور التالية:
 - التقرير عما إذا كانت الجمعية تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة.
 - التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية وتقييمها، سواء بسبب غش أو خطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو اغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
 - التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة. ومع ذلك، فسنقوم بإبلاغكم كتابة بشأن أي أوجه قصور مهمة، نكون قد تعرفنا عليها أثناء المراجعة، في الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية.
 - تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
 - التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرية متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرية، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الافصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجعة. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفناً مستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الافصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
 - التقرير عما إذا كنا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات والتي باعتقادنا تعتبر ضرورية لأغراض مراجعتنا.
 - بسبب القيود الملازمة للمراجعة، إضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية، فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه يتمثل في أن بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها، حتى ولو تم التخطيط للمراجعة وتنفيذها بشكل سليم وفقاً لمعايير المراجعة.
2. كذلك يتعين علينا من ضمن مسؤوليتنا المهنية تقديم تقرير فيما إذا كانت القوائم المالية قد تم اعدادها طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ووفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمد في المملكة العربية السعودية.
3. إن المساعدة في إعداد القوائم المالية لا تعتبر جزءاً من عملية المراجعة، ولكن ومن خلال عملية مراجعتنا فسوف نقوم بمناقشة إدارة الجمعية فيما يختص بالسياسات المحاسبية المتبعة من قبل الجمعية وعلى وجه الخصوص المناطق التي تحتوي مشاكل، وربما نقترح عليكم إدخال قيود تعديل، وفي هذه الحالة ستكون إدارة الجمعية هي المسؤولة عن مراجعة وتسجيل جميع هذه التعديلات.

4. سيقوم بالتنسيق لعملية المراجعة أحد المدراء بشركتنا. خلال تأديتنا لأعمال المراجعة سنقوم بالحصول على استشارات مباشرة وغير مباشرة من الشركاء والموظفين الآخرين بشركتنا، وذلك لكي تمثل الاستشارة التي نقدمها عمق المعرفة والخبرات بشركتنا، كما أننا قد نقوم بطلب استشارات مهنية مستقلة أو إشراك متخصصين كجزء من فريق عملنا.
5. تتطلب سياساتنا الالتزام التام من قبل جميع الشركاء والموظفين والمتخصصين في فريق عملنا، بالقواعد الأخلاقية الخاصة بمهنتنا. ولذلك وفي جميع أنواع ممارساتنا المهنية نقوم بالاحتفاظ بالسرية التامة فيما يختص بالمعلومات التي نحصل عليها خلال تأدية واجباتنا المهنية. وبالإضافة إلى ذلك يحتفظ الشركاء لدينا وفريق العمل بالاستقلالية التامة في علاقتهم مع العملاء.
6. يمكن للجمعية التعريف بشكل كتابي بالمديرين والموظفين المخولين بتمثيل الجمعية فيما يتعلق بأمور المراجعة. وفي حالة غياب مثل هذا التعريف بالجمعية، فإننا سوف نفترض بان أي من المديرين أو موظفي الادارة الرئيسيين بالجمعية مخول لهم بذلك.
7. يمكن للجمعية التعريف خطياً بالأشخاص المختصين بأمور الحوكمة داخل الجمعية والذين يمكن التواصل معهم فيما يختص بأمور المراجعة الخاصة بالحوكمة، وفي حالة غياب مثل هذا التعريف بالجمعية، فسوف نقوم بتحديد المستوى الملائم للاتصال بناء على طبيعة الأمر المراد توصيله.
8. ويعتبر من الأمور الهامة لإكمال أعمال مراجعتنا، قيام الادارة بتزويدنا، في وقت مناسب بجميع المعلومات والمستندات المؤيدة المتعلقة بأعمال المراجعة.

نطاق المراجعة:

1. ستتم مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تتضمن فحص أنظمة الرقابة والمعاملات، وكذلك التحقق من وجود وملكية وتقييم الموجودات والمطلوبات، وذلك حسب ما نراه ضرورياً. كما سنقوم بالحصول على فهم عن الأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة المالية الداخلية وذلك لأجل تحديد مدى ملاءمتها كأساس لإعداد القوائم المالية ولتحديد فيما إذا كانت الجمعية تحتفظ بسجلات محاسبية ملائمة لطبيعة عملها.
2. نتوقع الحصول على أدلة مراجعة مناسبة وكافية لنتمكن من ابداء رأينا. تختلف طبيعة ومدى إجراءات مراجعتنا حسب تقويمنا لبيئة الرقابة ونظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي بالجمعية.
3. تتضمن عملية المراجعة تقويم التقديرات الهامة المطبقة من قبل الإدارة في إعداد القوائم المالية وفيما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتبعة ملائمة لظروف الجمعية، وان الإفصاح بالقوائم المالية تم على نحو كافي.
4. لإبداء رأينا على القوائم المالية، سوف نقوم بتقويم العرض الشامل للمعلومات في القوائم المالية.

إفصاح الإدارة:

كجزء من إجراءات مراجعتنا العادية، سنطلب من مستويات الادارة المناسبة الحصول على تأكيدات خطية عن الأمور الجوهرية بالقوائم المالية، وذلك عندما لا يكون من الممكن الحصول على أدلة ثبوت مناسبة ومعقولة، ومن الممكن أيضاً أن نطلب منهم، في هذا الخطاب، تأكيدات بأن كافة المعلومات المهمة وذات الصلة قد تم ابلاغنا بها.

كشف الغش، الخطأ وعدم الالتزام بالأنظمة والقوانين:

تقع على عاتق إدارة الجمعية مسئولية الحفاظ على سلامة الموجودات، والاحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية مالية وتشغيلية مناسبة، ومنع وقوع واكتشاف أية حالات غش وأخطاء وعدم التزام بالأنظمة والقوانين. وسوف نحافظ على حالة من الشك المهني خلال أدائنا لعملية المراجعة، مع إدراك احتمال وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن غش، على الرغم من خبرتنا السابقة. ونتيجة لطبيعة اختبارات المراجعة والتي تتم على أساس العينة وللقيد الملازمة لأعمال المراجعة، بالإضافة للقيد الملازمة لأي نظام محاسبي أو رقابي داخلي، فإن هناك خطراً لا يمكن تجنبه، في أن

بعض الأخطاء الجوهرية التي قد تشتمل عليها القوائم المالية، قد لا يمكن اكتشافها حتى مع تخطيط وأداء عملية المراجعة بشكل ملائم ووفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

تقارير الإدارة:

1. لم يتم تصميم عملية المراجعة للتعرف على كل نقاط الضعف الجوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية بالجمعية، لكننا، وعندما نرى ذلك مناسباً، سوف نقوم بإبلاغ الإدارة بنقاط الضعف الجوهرية المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية والتي استرعت انتباهنا أثناء قيامنا بأعمال المراجعة.
2. إن مراجعتنا لأنظمة الرقابة الداخلية تتم بالحد المطلوب فقط لإبداء رأينا على القوائم المالية للجمعية، وبناء عليه، فإن ملاحظتنا على هذه الأنظمة يجب عدم اعتبارها شاملة لكل أوجه التحسينات الممكنة على أنظمة الرقابة الداخلية وإجراءات التشغيل، والتي قد تتطلب منا مراجعة إضافية.
3. إن تقريرنا على أنظمة الرقابة الداخلية بالجمعية سوف يتم إعداده للاستخدام الحصري من قبل الإدارة. كما لا يجب تزويد أي أطراف خارجية بهذا التقرير بدون موافقة خطية مسبقة من قبلنا، وسوف يتم منح هذه الموافقة فقط بناءً على أن هذا التقرير لم يتم إعداده لمصلحة أي طرف آخر بخلاف الجمعية.

أوراق العمل وحقوق ملكيتها:

1. إن أوراق العمل والملفات الخاصة بهذه المهمة والمعدة من قبلنا، شاملة المستندات والملفات الالكترونية تعتبر ملكية خاصة بشركتنا.
2. حيثما نكون مطالبين بالقوانين أو التوجيهات المهنية الصادرة عن الهيئات المهنية والتي ينتمي إليها كأعضاء الشركاء والمدراء بشركتنا، بالسماح لهم بالوصول إلى أوراق عمل مراجعتنا لفحص ضبط الجودة، فسوف نوفر أوراق العمل لهذه الجهات بدون الحصول على موافقة من الجمعية.

استخدام البريد الإلكتروني:

قد نقوم، خلال مراجعتنا، بالاتصال بالجمعية من وقت لآخر من خلال البريد الإلكتروني. إن نقل المعلومات الكترونياً قد لا يضمن أمن وخلو المعلومات من الأخطاء والفيروسات وكذلك يمكن اعتراض هذه المعلومات وفقدانها ووصولها متأخرة أو غير مكتملة أو تأثرها سلبياً أو عدم استخدامها بأمان. وبناءً على ذلك، فإننا نفترض أنكم تقبلون بالخطر المتأصل المرتبط بها والذي يشمل مخاطر امن المعلومات من حيث الدخول غير المصرح به أو وصول غير المخولين إلى المعلومات، والفيروسات والأخطار الأخرى، وأنكم ستقومون بفحصها للتأكد من خلوها من الفيروسات، وعليه فإن تعرض المعلومات المرسله لمثل هذه الأخطار سوف لن تكون من مسئولية شركتنا.

الأتعاب:

تقدر أتعابنا المهنية لمراجعة القوائم المالية:

البيان	السعر
مراجعة القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م	6000
ضريبة القيمة المضافة 15%	900
اجمالي	6900

طبقاً للسياسة المتبعة لدينا، سيتم طلب الدفعة الأولى بواقع 50% من الأتعاب بمجرد التوقيع على خطاب الارتباط علماً بأن هذه الدفعة غير مستردة، والـ 50% المتبقية عند إصدار مسودة تقريرنا حول القوائم المالية.

التاريخ: 2025/01/05

ENG 2026.1.38



رقيم
RAQEEM
محاسبون ومراجعون قانونيون
Chartered accountants & auditors

طريقة السداد: عن طريق كتابة شيك باسم الشركة أو التحويل على حساب الشركة في مصرف الراجحي الايبان:

SA5280000497608011113339

عروض توظيف لموظفينا:

تلتزم الجمعية بعدم تقديم عروض وظيفية أو استقطاب موظفينا إلا بعد الحصول على الموافقة الخطية منا.

عام:

1. يلغى هذا الخطاب أي اتفاقيات سابقة بيننا، إن شروط هذه الاتفاقية ستظل فعالة حتى يتم تبديلها أو إلغاؤها كما يجوز إلغاء العملية من قبل كلا الطرفين، إن إلغاء تكليفنا بواسطة الجمعية يتطلب قرار رسمي موقع من قبل الجمعية.
2. إن فقرات هذا الخطاب وبنوده ملزمة بشكل مستقل وإذا تم الحكم على أي فقرة أو بند بواسطة محكمة أو جهة قضائية مختصة بأنها لاغية أو غير قابلة للتطبيق قانوناً فإن باقي البنود والفقرات تبقى بقوتها القانونية وبكامل فعاليتها.

القوانين المطبقة

أن هذا الخطاب يخضع للأنظمة والقوانين السارية بالمملكة العربية السعودية.

الموافقة على خطاب التعيين

سوف يتم تأكيد المهمة بمجرد توقيع هذا الخطاب في المكان المخصص أدناه وتوقيع جميع الصفحات وإعادته إلينا.

عن شركة رقيم محاسبون ومراجعون قانونيون



حمد بن سليمان الدرهم

محاسب قانوني - ترخيص 800

اعتماد العميل:

نوافق على ما جاء في هذا الخطاب نيابة عن جمعية أطفال طيبة

رقم السجل:

بيانات المفوض بالتوقيع

الاسم: أحمد بن هادي محمد حمزي

الصفة: المدير التنفيذي

التاريخ: 05/01/2025

التوقيع: